

موضوع الخلاف

وسيادة واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً .

ب - انسحاب القوات الإسرائيلية دون ابطاء من جميع الأراضي اللبنانية .

ج - بتأمين عودة سلطة الدولة الفعلية الى منطقة لبنان الجنوبي .

ثانياً : وقف العمل المسلح الفلسطيني وعبر الفلسطيني في جميع الأراضي اللبنانية .

ثالثاً : منع اي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية اللبنانية وتطبيق القوانين والانظمة اللبنانية على جميع اللبنانيين وجميع المتواجدين على اراضي لبنان دون استثناء .

رابعاً : بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية سليمة وصحيحة ليكون قادراً على الاضطرار بمسؤولياته والقيام بالهام المؤكولة اليه .

خامساً : اتباع سياسة انمائية اقتصادية في اطار النظام الاقتصادي الحر بمفهومه الحديث تقوم على استثمار جميع الموارد الطبيعية في البلاد مما يؤدي الى توفير تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية الصحيحة في جميع المناطق اللبنانية وبين كل افراد الشعب .

سادساً : اطلب الى السلطات المختصة وضع هذه المقررات موضع التنفيذ .

ردود الفعل

وقد قوبلت هذه الصيغة بموجة من الاستنكار الشعبي عبرت عنه البيانات الصادرة عن الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . فقد رفضت الحركة الوطنية اللبنانية ما تضمنته صيغة « لجنة الـ ١٣ » من دعوة لوقف العمل المسلح ضد الاحتلال الصهيوني وما « انطوت عليه من استبدال لفظة الاحتلال الاسرائيلي بما تسميه قضية العمل المسلح والوجود المسلح فوق الاراضي اللبنانية » ، وأكدت اصرارها على نهجها الداعي لاطلاق مقاومة لبنانية مسلحة موحدة ضد العدو الصهيوني ، واعتبرت الوجود المسلح الفلسطيني وجوداً شرعياً ، وشرعيته منبثقة « عن شرعية النضال القومي والوطني الفلسطيني والموثوقة بالاتفاقات الرسمية المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية » .

ولهذه الاعتبارات ، رأت الحركة الوطنية ان بيان « لجنة الـ ١٣ » يصبح ساقطاً بنظرها بالرغم من كونه اتي مديلاً بتواقيع بعض النواب الذين يفترض فيهم الانتساب الى الصف الوطني « ... » و « لن ينفذ البيان من السقوط الامعان في محاولة تحويله الى وثيقة تحظى بموافقة مجلس النواب » بالنظر لتهزلة الصفة التمثيلية لهذا المجلس اساساً وخصوصاً بعد ان زادت الاحداث التي تعصف بالبلاد منذ اكثر من ثلاث سنوات غياباً فوق غيابه الاصلي . كما وأكدت الحركة الوطنية رفضها لاغتبار « بيان الـ ١٣ » وثيقة الوفاق المنتظر بين اللبنانيين لان « الوفاق الوطني لا يكون فعلياً الا اذا هو قام في الاساس بين اطراف الصراع الحقيقية » .

« والوفاق الوطني لا يكون في مستوى معالجة



سركيس واركاب « الجبهة اللبنانية » : « شرعية » الدولة « ضد » شرعية المقاومة



الاجتماع السياسي
الموسع
الاتفاق الساقط

الازمة التي تعيشها البلاد ، وخصوصاً بعد الاحتلال الاسرائيلي وفي ضوءه ، الا اذا هو انعقد حول مبادئ اساسية تثبت بعد كل التجارب انها وحدها القادرة على استقطاب الارادة الوطنية المشتركة للبنانيين . هذه المبادئ هي :

١ - اعطاء الاولوية المطلقة لقضية الاحتلال الاسرائيلي واتحاد كل القوى في اطار مواجهته بمختلف اشكال النضال واساليبه .

٢ - تنظيم العلاقات اللبنانية والفلسطينية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - ايقاف كل مشاريع السيطرة على البلاد والاحتكام الى قوانين العمل الديمقراطي .

٤ - الاجماع على التمسك بمقومات لبنان الوطنية الاساسية : وحدته وعرويته والمصير الوطني المشترك لابنائه في وجه الخطر الصهيوني .

٥ - المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتحميل الشعبي والانارة ، واعادة بناء اجزة الدولة وفي طبيعتها الجيش على قاعدة التوازن الوطني .

ذلك كله يكشف طبيعة التزوير الفادح لشعار الوفاق الوطني من خلال الصيغة التي انطوى عليها بيان الثلاثة عشر نائباً في شكله ومضمونه .

اما « الجبهة القومية » (التي تضم القوى السياسية المؤيدة لسياسة النظام السوري) فقد علق « اعلان موقفها التفصيلي من بيان اللجنة النيابية في انتظار صدور الموقف الرسمي اللبناني الكامل ، وهي تستكمل اتصالاتها ومشاوراتها مع مختلف الجهات المعنية للوقوف على كل التفاصيل والمعطيات » ، ولكنها اكدت « ان ازالة الوجود الاسرائيلي من الجنوب ومنع اسرائيل من التدخل

في الشؤون اللبنانية ، هي القضية الوطنية الاولى التي ينبغي التأكيد عليها لتتخلص البلاد من كابوس الاحتلال ومضاعفاته » .

كما وأكدت الجبهة القومية « على شرعية الوجود الفلسطيني في لبنان وحق منظمة التحرير في ممارسة حقوقها القانونية المحتملة باتفاق القاهرة وملاحقه المعقودة مع الحكومة اللبنانية » .

اما البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد اعتبر « ان الوجود والعمل الفلسطيني المسلح له طابع ودور قومي في الصراع العربي - الاسرائيلي ، وليس مسألة داخلية خاصة بالنسبة لهذا البلد العربي او ذاك ، وما دام الاحتلال الصهيوني لارض العربيه والفلسطينية قائماً فليس من حق احد ان يقرر في هذا الموضوع القومي المصري ، وانطلاقاً من ذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميمها على صيانة وحماية هذا الوجود « ... » .

كده اوتري المنظمة « ان الجهود يجب ان تنصب في هذه الفترة العصيبة « ... » على مجابهة الاحتلال « الاسرائيلي » وعدم السماح باستعماله ورقة ابتزاز او ضغط وبالتالي تحويل الانظار عن الصراع الرئيسي ضد العدو الصهيوني واحتلاله وفطره » .

هذا وقد اصدرت جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية من جهتها بياناً اوضحت فيه موقفها الداعي بتصميم حازم الى « عدم القاء السلاح قبل ان تتحقق اهدافنا كاملة » ومن الطبيعي ان نكون مستعدين لمناقشة وجودنا الجماهيري (المؤقت) حيثما تواجدنا « ... » واصافت الجبهة « اننا ومن منطلق الحفاظ على وحدة وسيادة وأمن وسلامة اراضي لبنان ، وهو

الذي عشنا فوق ارضه ثلاثين عاماً ، فالنا مصممون على المشاركة الفعالة في تحرير ارض هذا البلد من العدو الصهيوني متعاونين مع الحركة الوطنية اللبنانية ، وجماهير لبنان التي عانت مثلنا ولا تزال تعاني الظلم والاضطهاد على الصعيدين القومي والطبقي « ... » .

لماذا العودة الى « الشرعية » ؟

ان الولادة المفاجئة « للجنة المتابعة » التي انبثقت عن الاجتماع النيابي الذي رعاه كميل شمعون وبيار الجميل وصائب سلام وكامل الاسعد مع مجموعة من النواب الممثلين لمعظم كتل البرلمان ، يدعونا الى التساؤل حول الاسباب التي دفعت « الشرعية » وهو الذي خاض حرباً شرسة طوال سنتين ولجا الى العنف الرجعي لحل تناقضاته ومحاولة حسم الموقف لصالحه .

وتشير المصادر السياسية الى ان الصيغة التي انتهت اليها « لجنة الـ ١٣ » ما كانت لتتسم لولا استقالة (او اغالة) الوزارة التي وجدت فيها الرجعية « الاسلامية » مناسبة لابراز دورها وكسب ود الرجعية المسيحية ، وهذا ما يجعل الترابط بين الحداث (الاستقالة والاتفاق) اكيدا .

اما لماذا قرر شمعون والجميل سلوك درب الطريق البرلماني وما هي الضمانات التي اعطيت لهما للمراهنة على نجاحه « ... » انما توضحه المعلومات التي تفيد ان السفير الامريكي باركر كان قد ركز على ثلاث نقاط في لقاءاته مع شمعون والجميل في الفترة الاخيرة . هذه النقاط هي :

● الصعوبة التي تواجه مد مهمات القوات الدولية على كامل الاراضي اللبنانية واستحالتها في الظروف الراهنة .

● عدم جدوى اللجوء الى الصمم العسكري لانهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، وهذا ما اثبتته حرب الستين .

● عدم قدرة الكيان الصهيوني على القيام بهذه المهمة خاصة ان ثمة حدوداً لا تستطيع « اسرائيل » عربياً ودولياً تجاوزها « ... »

ومن الواضح ان ابتعاد الانعزاليين مؤقتاً عن التصعيد العسكري واللجوء الى الوسائل السياسية التقليدية يذكرونا بنجاح تجربة الرجعية الاردنية في « القصف المتدرج » ، ويبدو ان الرجعية اللبنانية تعتقد انه بعد احتلال الجنوب والتدخل الدولي فقد حان الوقت لاستخدام الاسلوب الهاشمي الذي يعتمد (مع بعض التنوع) على توجيه ضربة عسكرية ثم المطالبة بمكاسب سياسية ثمناً لها ، ثم معاودة الضرب من جديد ، وهكذا دواليك حتى يتم محاصرة ثم تصفية المقاومة والحركة الوطنية عسكرياً وانهاكها سياسياً مما يتيح لها فرض شروطها وحلولها .

جبهة الرفض:

مستعدون لمناقشة وجودنا الجماهيري (المؤقت) هيئتنا واحداً، ولكن لن نلقي السلاح قبل تحقيق اهدافنا كاملة

وطناً بالقوة ووجودنا في لبنان وفي غير لبنان كان نتيجة مؤامرة اشتركت فيها الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية « ... » وقد صمم شعبنا الذي عانى وما زال يعاني شتى انواع الظلم والاضطهاد ، ان يتصدى للمؤامرة مستنداً الى حقه التاريخي في استرداد كامل ترابه الوطني « ... » ومنطلقاً من الايمان الثابت والذي لا يتزعزع بان ما اغتصب بالقوة لا يسترد الا بالقوة .

٥ - ان وجودنا المسلح بنيناه بدماء مناضلين الذين سقطوا وهم يؤدون واجبهم دفاعاً عن مصالح جماهيرنا العربية والفلسطينية ، وتقديساً لنا لهذه الدماء الزكية التي كتبت صفحة خالدة من صفحات النضال الوطني والتقدمي ، تجعلنا نضم بحزم ان لا نلقي هذا السلاح قبل ان نحقق اهدافنا كاملة « ... » ومن الطبيعي ان نكون مستعدين لمناقشة وجودنا الجماهيري (المؤقت) حيثما تواجدنا .

٦ - ان لبنان ، الذي عشنا على ارضه وبين اهله ثلاثين عاماً ، ومن منطلق الحفاظ على وحدته وسيادته وأمنه ، وسلامة اراضيه ، فالنا مصممون على المشاركة الفعالة في تحرير ارض هذا البلد من العدو الصهيوني متعاونين مع الحركة الوطنية اللبنانية ، وجماهير لبنان التي عانت مثلنا ولا تزال تعاني الظلم والاضطهاد على الصعيدين القومي والطبقي « ... » وعلى هذا الاساس سنستمر في مواصلة الكفاح حتى تحرير ارض لبنان مروراً نحو تحرير ارض فلسطين ، وعودتها لنا وعودتنا اليها .

جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية

٢٤ - ٤ - ١٩٧٨



حقيقية في النجاح ، اذا ما حافظت حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على الموقف الوطني ، الذي عبرنا عنه في مختلف البيانات والتصريحات ، واذا حافظنا على وحدة في صفوفها تمنع عنهما خطر المواقف التراجعية الانقسامية التي تنتشر « بالبرونة » و « الاعتدال » ، ان الرجعية تستعد لجولة جديدة تريدها حاسمة ، ونحن بالمقابل لدينا من عناصر القوة والدعم الجماهيري المحلي والعربي والاسناد التقدمي ما يكفي ليس فقط لاحتباط اهداف الرجعية ، بل لكسب الجولة ايضاً .

صرح الناطق الرسمي باسم جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية ما يلي :



انطلاقاً من الايمان الثابت بحق الشعب الفلسطيني في استمرار الكفاح المسلح ، وكافة اشكال النضال المرتبطة به السياسة الاعلامية والجماهيرية ، حتى يتمكن من تحرير كامل ترابه الوطني ، واقامة دولته الديمقراطية التقدمية « ... » والتزاماً بالميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد الذي يرفض كافة الحلول الاستسلامية ، ويدعو الى استمرار النضال حتى يتم تحرير الارض والانسان « ... » وايماناً منا بوحدة النضال الجماهيري العربي ، واعتبار حركة المقاومة الفلسطينية جزءاً من حركة التحرر الوطني العربي ، وبالتالي جزءاً من حركة التحرر العالمي « ... »

استناداً الى كل هذه المنطقات يهتما في جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية ان نوضح موقفنا من كل ما يجري على الساحة اللبنانية :

١ - الاستمرار في محاربة العدو الصهيوني حيثما استطعنا الى ذلك سبيلاً وفي اي مكان واي زمان .

٢ - وعلى طريق تادية هذا الواجب النضالي سنقاتل اية قوة مهما كانت هويتها تحاول ان تحول بيننا وبين هذه المهمة الوطنية التي هي بالاساس مبرر وجودنا .

٣ - اننا نثبت كافة القرارات التي سبق ان اتخذتها هيئتنا القيادية المركزية والتي ترفض وقف اطلاق النار على العدو الصهيوني « ... » سواء كان وراء الدعوات لوقف القتال مع العدو الصهيوني هيئات محلية او دولية .

٤ - ان تشريد شعبنا من فلسطين واغتصاب

هل ستحقق الرجعية اهدافها ؟

لا شك ان الرجعية ستحاول ان تستغل «الاتفاق» الجديد وما قد يتبعه من توحيد اكبر لصفوفها مع « شرعية » السلطة وقواها العسكرية والقمعية ، من اجل الوصول الى اهدافها في السيطرة التامة على لبنان من جهة ، وتمهيد الطريق امام تنفيذ مخططات التسوية الاستسلامية التي تسعى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية الى تحقيقها ، ولكن هذا كله لا يستند الى فرص